

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٧٢٠ لسنة ٢٠٢٢

بشأن قواعد التصوير الشخصي في الأماكن العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون العقوبات :

وعلى القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٥ بشأن احتراف التصوير الفوتوغرافي في مناطق الآثار :

وعلى القانون رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم عمليات التصوير الجوي :

وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ :

وعلى موافقة اللجنة الوزارية للسياحة بتاريخ ٢٠٢٢/٧/١٨ :

وعلى ما عرضه وزير السياحة والآثار :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(المادة الأولى)

تسري أحكام هذا القرار على التصوير الشخصي للمصريين وكذلك الأجانب المقيمين والسائحين بالأماكن العامة بجمهورية مصر العربية .

(المادة الثانية)

يكون التصوير الشخصي للمصريين والأجانب المقيمين والسائحين في الأماكن العامة مسموحًا به ، دون اشتراط الحصول على تصريح أو سداد أي رسوم ، ووفقاً للضوابط الواردة بهذا القرار .

(المادة الثالثة)

مع عدم الإخلال بالقوانين ذات الصلة ، يُسمح بالتصوير الشخصي باستخدام كافة أنواع كاميرات التصوير الفوتوغرافي التقليدية وال الرقمية وكذلك كاميرات الفيديو الشخصية ، وحوامل هذه الكاميرات .

ويحظر استخدام معدات من شأنها إشغال الطرق العامة أو معدات التصوير الاحترافي (مظلات التصوير - وسائل الإضاءة الصناعية الخارجية) في التصوير الشخصي إلا بتصریح مسبق يصدر وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لذلك .

(المادة الرابعة)

لا يجوز التصوير الشخصي في الأماكن العامة التالية إلا بعد الحصول على موافقة

مسبقة من الجهات المعنية :

- ١ - الأراضي والمباني والمنشآت والمعدات التابعة لوزارات الدفاع والإنتاج الحربي والداخلية وغيرها من الجهات السيادية والأمنية والقضائية وال المجالس النيابية .
- ٢ - مباني ومتاجر الوزارات والمصالح الحكومية .

(المادة الخامسة)

دون الإخلال بما نصت عليه القوانين ذات الصلة ، يحظر ما يلى :

- ١ - تصوير أو نشر المشاهد المسيئة للبلاد أو المواطنين أو المخلة بالآداب العامة .
- ٢ - تصوير الأطفال .
- ٣ - تصوير ونشر صور المواطنين دون موافقة كتابية منهم .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٥ المحرم سنة ١٤٤٤ هـ

(الموافق ٣ أغسطس سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي